

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢٤ رمضان ١٤٠٧ هـ

وقد الاتصال لمنظمة المؤتمر الإسلامي يزور بلغاريا لتفقد اوضاع المسلمين

شكل السيد شريف الدين بيرزاده، الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فريق اتصال لدراسة اوضاع المسلمين البلغارين من الدكتور عبد الله عمر نصيف الامين العام لرابطة العالم الإسلامي والسيد عمر جاء سفير جامبيا لدى المملكة العربية السعودية والقاضي سيد الزمان صديقي قاضي المحكمة العليا في مقاطعة السند بباكستان. وزار الفريق تركيا في مايو (ايار) ١٩٨٦م وعقد اجتماعات مع عدد من افراد الجالية المسلمة في بلغاريا الذين لجأوا الى تركيا بسبب الاجراءات التي اتخذتها السلطات البلغارية.

ومضى يقول: وبحث مؤتمر القمة الإسلامي الخامس الذي انعقد في الكويت في اواخر شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٨٧م الموضوع على ضوء تقرير الامين العام والتقرير الاولي الذي قدمه فريق الاتصال الذي يترأسه الدكتور عبد الله عمر نصيف. وأكد مؤتمر القمة الإسلامي الخامس قرار المؤتمر الإسلامي السادس عشر لوزراء الخارجية، وطلب ابقاء الموضوع مدرجا على جدول أعمال المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية ودعا فريق الاتصال الى مواصلة مجهوداته طبقا لاحكام القرار المشار اليه كما دعا الى تقديم تقرير حول هذه القضية الى المؤتمر الإسلامي المقبل لوزراء الخارجية.

القانون، وقد عبرت المنظمة وسائر المنظمات الاسلامية عن قلقها من جراء ذلك. وأضاف يقول: كما اصدرت المنظمة بيانين في شهري مارس (اذار) واکتوبر (تشرين الاول) ١٩٨٥م طالبت فيهما الحكومة البلغارية بالكف عن حملتها ضد المسلمين وناشدتها تسوية مشكلة تلك الاقلية تسوية عادلة.

وتابع قائلا: وكان من الطبيعي ان تكون محنة الاقلية المسلمة التركية في بلغاريا بندا رئيسيا في جدول أعمال المؤتمر الإسلامي السادس عشر لوزراء الخارجية الذي عقد في مدينة فاس بالمملكة المغربية في شهريناير (كانون الثاني) سنة ١٩٨٦م. وبعد ان بحث المؤتمر الموضوع بحثا مستقيضا في لجنته السياسية اصدر قرارا اعرب فيه عن تضامنه مع الاقلية المسلمة في بلغاريا وحث فيه الدول الاعضاء على العمل من اجل ضمان تمتع الاقلية المسلمة هناك بحقوقها الدينية والثقافية والاجتماعية. وقضى القرار المذكور بتكليف الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بتشكيل فريق اتصال من ثلاثة اعضاء لدراسة احوال الاقلية المسلمة وللقيام بما يراه لازما من الاتصالات في هذا الشأن وتقديم توصيات لتيسير الحل السياسي لهذه المشكلة، في اطار احكام هذا القرار وفي اطار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة. وقال البيان: وامتثالا لقرار مؤتمر فاس

جدة - مكتب الشرق الاوسط: اصدرت الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة بيانا بمناسبة الزيارة التي من المقرر ان يقوم بها فريق الاتصال التابع للمنظمة والمكلف بدراسة اوضاع المسلمين في بلغاريا في الاسبوع الاول من شهر يونيو (حزيران) ١٩٨٧م. وذلك بعد الاتصالات التي تمت مع حكومة بلغاريا الشعبية. ووضح البيان ان منظمة المؤتمر الإسلامي تبذل جهودا مستمرة لما فيه خير الاقليات المسلمة التي تعيش في البلدان غير الاسلامية والتي تشكل جزءا مهما من الامة الاسلامية، وتستلهم المنظمة وهي تفعل ذلك ميثاقها ومبادئ التضامن الإسلامي كما تستلهم بلاغ مكة المكرمة الذي اصدرته القمة الاسلامية الثالثة، وميثاق الامم المتحدة وسائر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تكفل للانسان حقوقه وحرياته الاساسية. وقد اصدرت المنظمة في مناسبات شتى قرارات عديدة تناولت شؤون الاقليات المسلمة وقضاياها. وقال البيان: وفي ذلك الاطار اولت منظمة المؤتمر الإسلامي محنة الاقلية المسلمة في جمهورية بلغاريا الشعبية اهتماما خاصا، ففي اوائل سنة ١٩٨٥م تواترت انباء تعرض تلك الاقلية لحملة تهدف الى القضاء على هويتها ومحو شخصيتها ومنعها من ممارسة شعائرها الدينية بحرية كاملة على اساس المواطنة في كنف الدولة وحرمة